اختراق التّصوُّف العلوم الشّرعيَّة

ـ علم الحديث أنموذجًا ـ

الزواوي ملياني
وهران

لا يزال النَّاس منذ دهورٍ طويلة يحسبون فيما يحسبون أنَّ التَّصوُّف ليس يعدو أن يكون سلوكًا روحيًّا محضًا، ليس من غرضٍ لسالكه إلاَّ اجتثاث ما بالنَّفس من دواعي الآثام وغرائز الانفلات؛ بطرائق شتَّى؛ جمعت بين ما كان مشروعًا ـ على قِلّته ـ وما كان ممنوعًا ـ على سعته ـ وكان قصدُهم من ذلك إصلاحَ الرُّوح والارتقاء بالنَّفس إلى معارجَ قدسيَّةٍ بعيدًا عن الإخلاد إلى الطِّينة البشريَّة.

لهذا فقد كان الصُّوفيُّ ـ و هو لقب السَّالك عند القوم ـ يشخِّص هذا المعنى بمجموع صورٍ منها: العزلةُ وطلبُ الخَلوة وتجويعُ النَّفس واختيارُ الظُّلمة؛ إمعانًا في تخليص الرُّوح من مادَّة المادَّة ليصفوَ له بصرُ البصيرة، لكنَّه كان تجرُّدًا عنيفًا .لم ينزل به وحيٌ ولا جاء به نبيٌّ قطُّ؛ فأنَّى له أن يضيء في دُلجة أو يرقى إلى علياء؟!

لكنَّ هذا المعنى للتَّصوف ـ المقتصر على السُّلوك ـ صار وهمًا محضًا وخرج عن إطاره بعد أن تغلغل ـ أعني التَّصوُّفَ ـ بجذوره في علوم الشَّريعة لتلبُّس بعض الفقهاء والأصوليِّين به، وكان من ثمرات ذلك اعتبارُ الكشف والإلهام دليلاً شرعيًّا ـ هكذا بإطلاقٍ ـ عند بعضهم!

لأجل ذلك أردت بيان خطر هذا المنهج على علوم الإسلام، جاعلاً علمَ الحديثِ النَّبويِّ أنموذجًا لذلك، وفرعَ الكلام فيه حول تصحيح الحديث الضَّعيف بالكشف والإلهام الصُّوفي، راجيًا أن تتحرَّك الهممُ لبحث ذلك في باقي العلوم الشَّرعيَّة.

قال عبد الرَّزَّاق البيطار في: «حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر» (224/1):

«الشَّيخ حسن بن عمر بن معروف بن عبد الله بن مصطفى الشّطّي الدِّمشقي الحنبلي البغدادي الأصل...

وقد صحَّ عند بعض أهل الكشف حديث إحياء أبَوَي النَّبيِّ ﷺ ولذلك قال بعضهم:

أيقنتُ أنَّ أبا النَّبِّي وأمَّه
أحياهما الرَّبُّ الكريمُ الباري
حتَّى له شهدًا بفضل رسالة
صدق، فتلك كرامة المختار
هذا الحديث ومن يقول بضعفه
فهو الضَّعيف عن الحقيقة عاري

وتوفِّي رحمه الله سنة ألف ومائتين وأربع وسبعين من الهجرة، ودفن في مقبرة قاسيون في سفح الجبل، وقبره ظاهر معروف رحمه الله تعالى.

وجاء في كتاب «بريقة محمودية في شرح طريقة محمَّدية وشريعة نبويَّة» (2/459):

«...(أَوْ يُصَلِّي رَكْعَةً كَذَا أَوْ يُسَبِّحَ أَوْ يُهَلِّلَ) نَحْوَ سَبْعِينَ أَلْفًا كَمَا هُوَ الْمُتَعَارَفُ؛ بِنَاءً عَلَى مَا نُقِلَ عَنْ مُحْيِي الدِّينِ بنِ العَرَبِيِّ، وَالَّذِي أُوصِيكَ بِهِ عَلَى أَنْ تُحَافِظَهُ عَلَى أَنْ تَشْتَرِيَ نَفْسَكَ مِن اللَّهِ بِعِتْقِ رَقَبَتِكَ مِن النَّارِ بِأَنْ تَقُولَ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ سَبْعِينَ أَلْفَ مَرَّةٍ؛ فَإِنَّ اللَّهَ يُعْتِقُ بِهَا رَقَبَتَكَ مِنَ النَّارِ أَوْ رَقَبَةَ مَنْ يَقُولُهَا مِنَ النَّاسِ.

وَرَدَ فِي ذَلِكَ خَبَرٌ نَبَوِيٌّ، وَلَقَدْ أَخْبَرَنِي أَبُو العَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ القَسْطَلاَنِيُّ أَنَّ الشَّيْخَ أَبَا الرَّبِيعِ المَالِقِيَّ كَانَ عَلَى مَائِدَةِ طَعَامٍ، وَكَانَ قَدْ ذَكَرَ هَذَا الذِّكْرَ، وَكَانَ عَلَى المَائِدَةِ شَابٌّ صَغِيرٌ مِنْ أَهْلِ الكَشْفِ، فَعِنْدَمَا مَدَّ يَدَهُ إلى الطَّعَامِ بَكَى وَقَالَ: لأَنِّي رَأَيْت أُمِّي فِي جَهَنَّمَ! قَالَ أَبُو الرَّبِيعِ: فَوَهَبْت فِي نَفْسِي هَذَا التَّوْحِيدَ لإِعْتَاقِ أُمِّهِ، فَقَالَ الصَّبِيُّ: الحَمْدُ لِلَّهِ قَدْ خَرَجَتْ مِنَ النَّارِ مَسْرُورَةً!! فَأَكَلَ فَقَالَ أَبُو الرَّبِيعِ: **فَصَحَّ عندي هَذَا الخَبَرُ النَّبَوِيُّ وَكَشْفُ هَذَا الصَّبِيِّ فَمِثْلُ هَذَا الخَبَرِ وَإِنْ كان ضَعِيفًا لَكِنْ يَجُوزُ العَمَلُ بِهِ فِي فَضَائِلِ الأَعْمَالِ** سيَّمَا فِي تَأْيِيدِ نَصٍّ وَلَمْ يُخَالِفْ القِيَاسَ، وَلِهَذَا وَقَعَ فِي عَمَلِ بَعْضٍ وَوَصَايَاهُ كَمُلاَّ خُسْرو وَابْنِ الكَمَالِ، وَوَقَعَ فِي «مِشْكَاةِ الأَنْوَارِ» وَفِي بَعْضِ مُصَنَّفَاتِ الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ البسْطَامِيِّ...».

قلت: هذا لأنَّهم يقسِّمون الدِّين إلى شريعة وحقيقة، وأنَّ النَّاس تبع لهذا التَّقسيم، إذ أهل الشَّريعة - عندهم - وقفوا عند رسومه، بينما وصل أهل الحقيقة إلى منتهى باطنه، وغاصوا في مدارك فهومه، بالقدر الَّذي لم تستوعبه عقول أهل الشَّريعة، ولا فهمت مغزاه، وفي هذا من التَّجهيل والصَّلف ما ليس بخاف، ولهذا قال القرطبيُّ رحمه الله ناقلاً عن شيخه أبي العبَّاس قوله - وهو ينعى رداءة مذهبهم -: «ذهب قوم من **زنادقة الباطنيَّة** إلى سلوك طريق لا تلزم منه هذه الأحكام الشَّرعيَّة فقالوا: هذه الأحكام الشَّرعيَّة العامَّة إنَّما يحكم بها على الأغبياء والعامَّة، وأمَّا الأولياء وأهل الخصوص فلا يحتاجون إلى تلك النُّصوص، بل إنَّما يُراد منهم **ما يقع في قلوبهم**، ويحكم عليهم بما يغلب عليهم من **خواطرهم**»[1].

هكذا قال رحمه الله، والهدى بيد الله وحده، غير أنَّ ما يجب التَّنبيه إليه هنا رفعًا للَّبس؛ أنَّ أهل العلم حين تكلَّموا عن مصادر التَّلقِّي، ودلائل الدِّين، وكذا حين تكلَّموا عن شروط الاجتهاد وأهليَّة المجتهد، لم يسمُّوا الكشف، فيما ذكروا من الشُّروط والأدوات، ولو كان الكشف يحمل حقيقة دلائليَّة بهذه الأهميَّة، ما كانوا ليغفلوا عنه في بابه، وكتب الأصول منثورة ومباحث الاجتهاد فيها مشهورة، ولهذا قال في «كشف الأسرار» (6/59): «فَإِنَّ **إلهامَ** النَّبيِّ عليه السلام حجَّةٌ قاطعةٌ لا يَسَعُ مُخَالَفَتُهُ بوجهٍ، **وَإِلهَامُ غَيْرِهِ لَيس بِحُجَّةٍ**».

وقال الجصَّاص في «الفصول في الأصول» (3/382): «ومن النَّاسِ مَن يزعمُ: أنَّ العلومَ

(1) «تفسير القرطبي» (11/40).

إلهامٌ مِن الله تَعَالَى، وَأَنَّ النَّظرَ وَالاستِدلالَ لا يُوصلان إلى عِلْمٍ يَرِدُ؛ لِنَصِّ الآيِ الَّتِي ذكرناها في الأمر بالاستدلال وَالحَثِّ عَلَى النَّظر وَالفِكر، وَلا يمكن القَائِلَ بِهِ الانفصالُ مِمَّنْ يَقُولُ: قَدْ أُلهمت العلمَ بإبطَالِ الإلهامِ... وإلى ذلك يؤولُ عاقبةُ مذاهبِ المُبطِلِين، وَاللَّهُ أعلم بالصَّواب».

وقال الشَّنقيطي رحمه الله في «الأضواء» (3/387):

«إنَّ المقرَّر في الأصول أنَّ الإلهام من الأولياء **لا يجوز الاستدلال به على شيء**».

وقال البرزنجي في «تعارض الأدلَّة» (1/149):

«والحقّ أنَّ **الإلهام ليس بحجَّة ملزمة**؛ لأنَّ مداره حجِّيَّة إفتاء القلب، وصحَّة التَّمسُّك بمثل ذلك على وجود العصمة، وهي غير متحقّقة لأحد بعد وفاة النَّبيِّ محمَّد ﷺ».

فما على من ينكر هذا إلاَّ المراجعة.

نعم قد ذكرت بعض الكتب كلامًا حول الإلهام الصَّادر من قلب معمور **بالتَّقوى**، خلي من **البدعة والهوى**، قد شرب من كأس **الوحي** حتَّى ارتوى، بما يجعل للتَّقوى أثرًا كبيرًا في استجلاب التَّوفيق، إذا بُنِيت على هذا الأساس الوثيق، بل هو ـ والله! ـ أقصد التَّوفيق ـ منوط بها مناط المُسَبَّب بسببه، والمعلول بعلَّته، وما خذل الله أحدًا، في علم أو عمل إلاَّ لأنَّه تخلَّى عن لبوسها فتعرَّى من أسباب الوقاية، وإنَّما الشَّأن هنا؛ النَّظر في الفرق بين صدق التَّقوى وغرور الهوى، ممَّا يُظَنُّ صلاحًا وفلاحًا، وهو عند الله قِباحٌ ـ تنبعث من القوم كفاحًا ـ وما ينفع شبحًا في صورة إنسانٍ أغواهُ الشَّيطان، فتكلَّم بالهذيان، وهو يظنُّه مددًا من الرَّحمن؟!!!

ومن هنا يُعلم الرَّدُّ على من ينبري معترضًا ليقول في صورة المنتصب للدِّفاع عن صحَّة ما عليه مذهب القوم: فما تقول في كلمة الرَّبيع بن خثيم رحمه الله: «إنَّ مِن الحديث حديثًا له ضوءٌ كضوءِ النَّهارِ نَعرفُه، وَإنَّ مِن الحديثِ حديثًا لَهُ ظُلمةٌ كظلمةِ اللَّيلِ نُنكرُه»[2]، وقصَّة الرَّجل الَّذي قال: علمت أنَّ هذا العلم إلهام؟ وفيها أنَّ رجلاً جَاءَ إلَى أَبي زُرعةَ فقال: مَا الحجَّة في تَعليلكُم الحديث؟ فقال: الحجَّةُ في ذلِك أَن تَسألني عَن حديثٍ لَهُ علَّةٌ فأَذكر عِلَّتَهُ، ثُمَّ تقصد محمَّد بنَ مُسلمِ بنِ وَارَةَ فتسأَلَهُ عَنْهُ فَيُعَلِّلَهُ، ثُمَّ تَقصد أَبَا حَاتِمٍ الرَّازِيَّ فَيُعَلِّلَهُ، ثُمَّ تَنظُر فَإن وَجَدت بيننا اختلافًا في عِلَّتِهِ؛ فَاعلَم أَنَّ كُلاًّ مِنَّا تَكَلَّمَ عَلَى مُرَادِهِ، وَإن وَجَدت الكلمةَ مُتَّفِقَةً فاعلمْ حَقِيقَةَ هَذَا العلم، ففعلَ الرَّجُلُ فَاتَّفقَت كَلِمتُهم، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ هَذَا العلمَ إلْهَامٌ[3].

الجواب أن يُقال:

إنَّ لأهل الحديث قواعدَ منضبطةً، وقوانين منتظمةً في غربلة الأخبار وتصفية الآثار، أخذها تابعهم عن سابقهم وآخرهم عن أوَّلهم، أخذًا بحجَّة وضبطًا عن بيان، ومن يتصوَّر من النَّاس أنَّ قواعد القوم وقوانينَهم، جاءت هكذا من فراغ، بعيدًا عن الحجج العلميَّة والبيِّنات الشَّرعيَّة، فهو جاهلٌ كلَّ الجهل بعلوم القوم وفهومهم، وليس بين هذا وبين إدراك ذلك إلاَّ أن يعمد إلى تراجمهم، لاسيَّما رؤوسهم، وخواصِّ تلامذتهم،

(2) «الآداب الشَّرعيَّة» لابن مفلح (2/211).

(3) رَوَاهُ الحَاكِمُ في «معرفة علوم الحديث» (ص74 ـ 75).

والمقرَّبين منهم لينظر عن قربٍ سيَر القوم، ويرى عن كثب حالهم، فإنَّه لن يجد إلاَّ حافظًا متقنًا؛ شغله حفظ الحديث عن أهله وماله، بل عن نفسه ومأكله ومشربه، إذا ظفر بالحديث وصحَّ عنده، فرح به، وكان عنده خيرًا من الدُّنيا وما فيها، مع نصيب وافرٍ وحظٍّ زاخر من العبادة والتَّألُّه، ليجمعوا بين العلم والعمل تأسِّيًا بمن تقدَّمهم من الأخيار، وفرارًا من زَغَل العلم ودَخَنه، وعليه؛ فما أُتي من أُتي ممَّن جهل على القوم فذمَّهم، وتجاهل عليهم فسبَّهم؛ إلاَّ من جهله بكلِّ ما مرَّ بيانُه، وليتَ شعري ما ذنبُهم إذْ كان من يعالجون بليدًا لا يفهم أو متحجِّرًا لا يعي، بل غايةُ مثل هذا أن يذعن لما أفتَوْه به إذا سألهم، وأن يسلِّم لهم لما قالوه ، ولو أراد الله به خيرًا لفقَّهَهُ ممَّا فقَّه منه من يعيبُهم، وإنَّ مثلَ هذا لو قيل له: إنَّ الورِقَ الَّذي معك؛ به زيفٌ، لهرْولَ إلى الصَّيرفي عساه يطرد عنه شيطانَ الهوس والدَّهشة، فإذا طمْأنه وبيَّن له خلوصَه من ذلك، هبَّت عليه نسائمُ النَّاجي منَ الكرْب، ولم يتجرَّأ أن يسأل الصَّيرفي عن وجه ذلك، لدرايته - هو - بجهله بهذا النَّقد والفحص، وأنَّ الصَّيْرفي مُؤتمنٌ لقوَّة علمه بهذا الشَّأن، وتضلُّعه فيه، بما يجعل سؤال الجاهل بالأمر عن السِّرِّ عَيايَةً وثِقلاً، ورحمةُ الله على أهل الحديث.

ذَكَرَ البُخَارِيُّ عَنْ ابنِ المَدِينِيِّ عَن ابنِ مَهْدِيٍّ وَسَأَلَهُ رَجُلٌ عَن ذَلِكَ فَقَالَ عَبدُ الرَّحمَنِ: أَرَأَيت لَوْ أَتَيت النَّاقِدَ فَأَرَيته دَرَاهِمَك، فَقَالَ: هَذَا جَيِّدٌ وَهَذَا سُتُّوق، وَهَذَا نُبَهْرَج، أَكُنت تَسأَلُهُ عَمَّن ذَلِكَ، أَو كُنت تُسَلِّمُ الأَمرَ لَهُ؟ قَالَ: لا، بَل كُنت أُسَلِّمُ الأَمرَ إِلَيهِ قَالَ: **فَهَذَا كَذَلِكَ لِطُولِ المُجَالَسَةِ وَالمُنَاظَرَةِ وَالخِبرَةِ**»[4].

وقال شريح: «إنَّ لِلأَثَرِ جَهَابذَةً كَجَهَابذَةِ الوَرِقِ»[5].

هذا كلُّه يفسِّر لك كلمة ابنِ مَهديٍّ العظيمة على وجازتها: «**عِلمُنَا بصِلَةِ الحَدِيثِ كَهَانَةٌ عِندَ الجَاهِلِ**»، لتعلم أنَّ القضيَّة إنَّما انقلبت كهانة عند الجاهل لفرط جهله، وأمَّا عند القوم فسببها طول المجالسة والمناظرة والخبرة.

وذلك أنَّ المجالسة تجلب **المذاكرة**، وهذه طريقٌ **للمناظرة** والمباحثة، وهذه بدورها مثمرة **للخبرة** والمُكْنَة؛ فالقضيَّة قضيَّة علم ودليل، وبحث وحجَّة، ليس إلاَّ، وقطب الرَّحى عند القوم سبر طرق الحديث وأسانيده واعتبار ذلك بالنَّظر الصَّحيح والفهم الثَّاقب الَّذي توارثوه من خلال طول الممارسة والدُّربة حتَّى صار ملكةً، وكلماتُهم في ذلك صريحةٌ فيه وقاضيةٌ به؛ قال أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِذَا لَمْ **يُجْمَعْ طُرُقُ** الحَدِيثِ لَمْ يُفهَم، وَالحَدِيثُ يُفَسِّرُ بَعضُهُ بَعضًا»، وقال ابن المديني: «الباب إذا لم **تجمع طرقه** لم تتبيَّن علَّته»، وقال ابن الجوزي: «وَمِن عُلُومِ الحَدِيثِ مَعرِفَةُ عِلَلِهِ، وَذَلِكَ **بجَمعِ طُرُقِهِ**»، فإذا عُلم هذا فليُسَمِّها الجاهل بعد ذلك كهانة أو بالَّذي يشاء!

نعم، قد ينصرف بعض أهل العلم أحيانًا عن ذكر البيان لكن لغاية ما هي أبعد أن تكون لفقر في الحجَّة، إنَّما قد يوجد فيهم من قد لا يحسنه؛ فيحسبه من يراه منه، جهلاً

(4) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (1/109).

(5) «الآداب الشَّرعيَّة» لابن مفلح (2/212).

وعيًّا، وما درى هذا أنَّ ما كلُّ صاحبِ حقٍّ يقدر على ترتيب الحجاج، وإن كان أدرى النَّاس بالفجاج، وهو لو أمكنه البيان فنطق لأفلق، «وأفلَقَ فُلانٌ...: إذا جاءَ بعجَبٍ ومنه أفلَق الشَّاعِرُ...: إذا أتى بالعَجيبِ في شِعْرِه»[6]، بل لقد وُجِد من النَّاس من يكون فصيحًا، ثمَّ إذا أراد البيان عيي، وهو من يُسمُّونه: المُرْتَكّ: وهو مَن تَراهُ بَليغًا، وإذا خاصَمَ عَيِيَ[7]، وبه تعلم الجواب عمَّا قد يستشكله البعض من سكوت بعض أئمَّة الحديث عن بيان الحجَّة في التَّعليل، بل قد يسكت الرَّجل عن الجواب وهو أقدر عليه، ما منعه منه إلاَّ سعة قدره وصبره، وضَعَة مخاطبه ودناءته، وأن لا ينجرَّ معه إلى سفالته، وما حمل هذا من الدَّنب، إلاَّ ما حملت النَّاقة الرَّزينة سمِّيت بالبلهاء (من البله) تشبيهًا لها بالحمقاء؛ لأنَّها صارت لا تتحاش من شيءٍ مكانة ورزانةً؛ بينما الأخرى لا تتحاش من جهل وغفلة؟

جاء في «القاموس» (3/376): «والبَلْهاءُ: النَّاقَةُ لا تَتْحاشُ من شيءٍ مَكانَةً ورَزانَةً، كأنَّها حَمْقاءُ».

قلت: ومن هذا الباب الانصرافُ عن جواب الجاهل ـ إلاَّ على قدْر عقله ـ وعدمُ الخوض معه في وجوه الحجج والدِّلالات؛ إذ لا طاقةَ له بذلك بل وأنّى له؟!

فالقصدُ ـ إذن ـ أنَّ سكوتَ من سكت ليس ناشئًا عن عدم وجود الحجَّة العلميَّة في صدورهم؛ أو أنَّ حاجبًا من حُجُب الغيب حبسها عنهم! ولو كان الأمر كذلك لصار تخمينًا محضًا وتخرُّصًا مرفوضًا، فئةُ المحدِّثين أبرأ النَّاس منه في ماضٍ وفي حاضر.

■ **ما هي حقيقة الإلهام؟**

قال الشَّنقيطي في «الأضواء» (3/388): «والإلهام في الاصطلاح: إيقاع شيء في القلب يثلج له الصَّدر من غير استدلال بوحي ولا نظر في حجَّة عقليَّة، يختصُّ اللّه به من يشاء من خلقه».

قلت: اختصاص اللّه تعالى لبعض الخلق به من غير الأنبياء ﷺ، دليل على الاصطفاء والاختيار، ومن شأنه وهو كذلك أن يقع على الخلاصة النَّقيَّة والزُّبدة الصَّفيَّة، من المختار منه، على أنَّ هاهنا أمورًا ثلاثةً على المرء أن يجعلها منه على ذُكْرٍ: أحدها: أنَّ البخاريَّ رحمه الله فسَّر الإلهام بإجراء الصَّواب على لسان الملهَم؛ قال النَّووي لشرح مسلم رقم (4411)]: «وقال البخاري: يجري الصَّواب على ألسنتهم».

ثانيها: أنَّ الملهَم إنْ صحَّ له شيء من ذلك فيعملُ به في خاصَّة نفسه من دون أن يلزم به غيرَه فضلاً عن أن يجعله شرعًا ربَّانيًّا لعموم أهل الملَّة.

قال ابن تيمية: «فإلهام مثل هذا دليل في حقِّه...»، ثمَّ حتَّى لا يُقابَل بإلهامٍ من غيره أو حتَّى من عند نفسه ينقض إلهامَه الأوَّل، ولك أن تتصوَّر كم من الفساد في هذا، وقد سبق قول صاحب الفصول: «وَلا يمكن القَائِلَ بِهِ الانفصالُ مِمَّنْ يَقُولُ: قَدْ أُلهمت العلمَ بإبطَالِ الإلهامِ... وإلى ذلك يؤولُ عاقبةُ مذاهبِ المُبطِلِين وَاللّهُ أعلم بالصَّواب».

(6) «تاج العروس» (1/6553).

(7) «القاموس المحيط» (3/28).

ثالثها: أن يكون من يدَّعي إلهامًا ما على قدرٍ من الصَّلاح والتُّقى على الطَّريقة النَّبويَّة إذ لا يُتصوَّر أن يكون لله وليٌّ على غير طريقة رسول الله ﷺ، أمَّا أن يأتيَ دجَّالٌ يدَّعي الوَلاية بالغناء!! والاعتكاف على القِصاع!! وأخٌ آخرُ له، مفطومٌ من نفس الرِّضاع!! قد غرَّه إبليس بما يجد في رأسه من الوساوس والصُّداع!! وجعل يُغشى عليه تارة ويستفيق أخرى، وهو كلَّما استفاق جعل يقول: تعالوا تلمَّسوا من شيخكم الإلهام والانتفاع!!! فهاهنا يُقال: تالله إنَّ الَّذي يقول بوَلاية هؤلاء مُعْظِمٌ سوء الظَّنِّ بمولاه، ولا هو - والله! - قد قدره حقَّ قدره، إذ إنَّه باعتقاده هذا، عطَّل ناموس الحكمةِ في خلقه وأمره، فجعل الفقيه كالمُسْتَفيه (الأكول)[8]. والتَّقيَّ كالسَّفيه، والله فرَّقَ، فرتَّبَ لكلٍّ منهم شُغلاً لِفِيه.

قال الشَّاطبي رحمه الله في «الاعتصام» (2/506):

«والخامس (من مذاهب أهل الأهواء) رأيُ نابتةٍ مُتأخِّرةِ الزَّمان ممَّن يدَّعي التَّخلق بخلق أهل التَّصوُّف المتقدِّمين... يعمدون إلى ما نقل عنهم في الكتب من الأحوال الجارية عليهم أو الأقوال الصَّادرة عنهم، فيتَّخذونها دينًا وشريعةً لأهل الطَّريقة، وإن كانت مخالفة للنُّصوص الشَّرعيَّة من الكتاب والسُّنَّة، أو مخالفة لما جاء عن السَّلف الصَّالح، لا يلتفتون معها إلى فتيا مفتٍ، ولا نظر عالم، بل يقولون: إنَّ صاحب هذا الكلام ثبتت وَلايتُه، فكلُّ ما يفعله أو يقوله حقٌّ، وإن كان مخالفًا، فهو أيضًا ممَّن يُقتدى به، والفقهُ للعموم، وهذه طريقة الخصوص.

فتراهم يحسنون الظَّنَّ بتلك الأقوال والأفعال، ولا يحسنون الظَّنَّ بشريعة محمَّد ﷺ، وهو عين اتِّباع الرِّجال وترك الحقِّ».

ومن لطيف العبارات العلميَّة في هذا الصَّدد، ما وجدته للَّكنويِّ رحمه الله في «الآثار المرفوعة» (76) وهو يتكلَّم عن صلاة الرَّغائب حيث قال:

«ذِكرُ ليلة الرَّغائب في «بهجة الأسرار» وغيره لايثبت إلاَّ فضلها، وهو ليس بمستنكر، وإنَّما المنكر هو أداء صلاة الرَّغائب فيها أخذًا بالحديث الوارد فيها، ولا اعتبار لوقوع حديثها في «الغنية» وغيرها من كتب الصُّوفيَّة، **فإنَّ العبرة في باب ثبوت الحديث هو نقد الرِّجال لا كشف الرِّجال**، ومبالغة المحدِّثين في هذا الباب واقع في موضعها...».

قلت: ولشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كلماتٌ في «مجموع الفتاوى» له حول هذا الموضوع فيها فوائدُ ودقائقُ؛ بيَّن فيها معنى الإلهام، ومن ينفع أن يكون إلهامُه حجَّةً ومنْ لا؟ ومتى؟ لكنْ على من يقرؤها أن يفعل ذلك بنظرٍ من حديد وإمعان شديد؛ فإنَّ فرقَ ما بين الَّذي ذكره رحمه الله وبين مذهب أهل التَّصوُّف أدقُّ ممَّا بين جنْبَتي شعرة!

■ نصيحةٌ من مشرقيٍّ متقدِّم ومغربيٍّ متأخِّر جمع بينهما مشرب الوحي:

قال شيخ الإسلام رحمه الله في «الاقتضاء» (ص282).

«..وكذلك العلماء إذا أقاموا كتاب الله وفقهوا ما فيه من البيِّنات الَّتي هي حجج الله، وما فيه من الهدى، الَّذي هو العلم النَّافع والعمل الصَّالح، وأقاموا حكمة الله الَّتي بعث بها

(8) «القاموس» (3/328).

رسوله ﷺ وهي سنَّته؛ لوجدوا فيها من أنواع العلوم النَّافعة ما يحيط بعلم عامَّة النَّاس، ولميَّزوا حينئذ بين المحقِّ والمبطل من جميع الخلق، بوصف الشَّهادة الَّتي جعلها الله لهذه الأمَّة... وكذلك العُبَّاد: إذا تعبَّدوا بما شرع الله من الأقوال والأعمال ظاهرًا وباطنًا، وذاقوا طعم الكلم الطَّيِّب والعمل الصَّالح الَّذي بعث الله به رسوله ﷺ وجدوا في ذلك من الأحوال الزَّكيَّة والمقامات العليَّة والنَّتائج العظيمة ما يغنيهم عمَّا حدث من نوعه: كالتَّغبير ونحوه من السَّماعات المبتدعة، الصَّارفة عن سماع القرآن، وأنواع من الأذكار والأوراد، لفَّقها بعض النَّاس، أو في قدره: كزيادات من التَّعبُّدات، أحدثها من أحدثها **لنقص تمسُّكه بالمشروع منها**، وإن كان كثير من العباد والعلماء بل والأمراء قد يكون معذورًا فيما أحدثه، لنوع اجتهاد. فالغرض أن يعرف **الدَّليل الصَّحيح**، وإن كان التَّارك له قد يكون معذورًا لاجتهاده...».

قال الشَّيخ ابن باديس رحمه الله في «الآثار» (163/3):

«اعلموا، جعلكم الله من وعاة العلم، ورزقكم حلاوة الإدراك والفهم، وجمَّلكم بعزَّة الاتِّباع، وجنَّبكم ذلَّة الابتداع، أنَّ الواجب على كلِّ مسلم في كلِّ مكان وزمان، أن يعتقد عقدًا يتشرَّبه قلبه، وتسكن له نفسه، وينشرح له صدره، ويلهج به لسانه، وتبني عليه أعماله، أنَّ دين الله تعالى من عقائد الإيمان، وقواعد الإسلام، وطرائق الإحسان، إنَّما هو في الكتاب **والسُّنَّة الثَّابتة الصَّحيحة**، وعمل السَّلف الصَّالح؛ من الصَّحابة والتَّابعين وأتباع التَّابعين، وأنَّ كلَّ ما خرج عن هذه الأصول ولم يحظَ لديها بالقبول، قولاً كان أو عملاً، أو عقدًا أو احتمالاً، فإنَّه باطل من أصله، مردود على صاحبه، كائنًا من كان، في كلِّ زمان ومكان، فاحفظوها واعملوا بها، تهتدوا وترشدوا إن شاء الله تعالى، فقد تظافرت عليها الأدلَّة، من الكتاب والسُّنَّة، وأقوال أساطين الملَّة، من علماء الأمصار وأئمَّة الأقطار وشيوخ الزُّهد الأخيار، وهي لعمر الحقِّ لا يقبلها إلاَّ أهل الدِّين والإيمان، ولا يردُّها إلاَّ أهل الزَّيغ والبهتان».

■■■

هذه خلاصة الكلمة، وهي كما ترى معتصرة جدًّا، لكن عسى الله أن يبعث يقظًا من أهل الهمم العالية يتَّخذها نواةً لبحث أوسع وأوفى، فإنَّ ثمَّة مباحث مهمَّة وزيادات جمَّة، لو يتتبَّعها طالبٌ نشطٌ لسوف يجتمع له بحثٌ كبيرٌ، والرَّجاء في الله سبحانه عظيم أن يسدِّدَ الخطى ويلهم الرُّشد، ويهدي إلى سواء السَّبيل.